

على هامش الصراحة

زبدة قاسم الرشم

إحسان شمran الياسري

من يُصدّق إننا نفقد روح التسامح في كل مكان وزمان، وأن أي طرف طارئ، يجعلنا نُضيق توازننا ونضع في التفاصيل على حساب حقيقة إننا موجودون ومتشاركون في الأرض والهواء والوسائل والأمكنة... أعجب من نفاق صبرنا عندما يتوجب أن يتدفق علينا الصبر من كل مكان، وعندما نفقد اللياقة يكون الموقف هو مُنتج إلى اللياقة، وننسى الله تعالى ونحن في محنة للجوء إليه... وأمور كثيرة تغادرننا في اللحظات التي تكون بحاجة إليها أو نعيشها أو نحاول إنتاجها. وليس المقدرة على أن تكون هي التي تمنحنا القدرة، بل هي التي تمنعنا من أن نتجاوب مع كل مقومات الاستجابة... وأكثر الأشياء إبلاماً، هي تلك التي تجعلنا نعتقد بالنصر، ونحتفل به ونحن في أدنى مستويات الهزيمة، وفي أعرق درك يمكن أن يقف فيه المهزوم. فأنت تُسجل انتصارك على مواطن ليس له ذنب إلا أن الظروف جعلت حاجته عندك، فإما معاملة كنت طرفاً في إنجازها، أو وثيقة مطلوب توقيعك عليها، أو درجة علمية تمنحها له، أو بنت انت ولي أمرها ويجب أن توافق على خطبتها، أو مبلغ مدين به يتوجب إعادته إلى الدائن...

ولأنك كنت أقل ميلاً للتسامح، كانت الغائورة التي يدفعها المجتمع كبيرة، مع ان المجتمع (من الناحية النظرية) لا يستطيع أن يحتمل منك إلا بحدود معينة... فإذا زدت على تلك الحدود، يفترض أن يستجير منك المجتمع... وربما يلعنك فأنت في النهاية مجرد جزء من لوحة كبيرة اسمها المجتمع، وبالتالي لا يتسع قلبه للمجتمع المزمزم من التخريب في تلك اللوحة... التخريب الذي ربما يكون أوسع من موضعك فيها...

أما زبدة قاسم الرشم فليس لها أي علاقة بهذه القصة، ولكن يقال إن احدهم وهو (شيخ عشيبة) وقعت بين عشيرته وعشيرة أخرى مشكلة، وتوجب على العشيرة الأخرى أن تأخذ مهلة (عطوه) لحل مشكلتها مع عشيرته، كما تقضي الأعراف العشائرية، ولكن صاحبنا لم يكن متمسحاً ولا واسع الصدر، وهو كما وصفنا أمثاله قبل قليل، فوافق على (العطوه) للعدة التي يستغرقها ذوبان قالب من (الزبد)، وقيل (عمود) من الزبد تقدمه العشيرة المعتدية... إذ كانت المشكلة قد وقعت في حزيران، فنصرواكم في فترة (العطوه)، وما كان من روى القصة لي هو صديقي (قاسم الرشم)، فقد أسميت هذه المساهمة باسمه اعترافاً بإدائته ورفضه لغياب روح التسامح التي كانت عند الشيخ إياه، ولبنادته كل يوم بأن تتسع صدور لتستوعب كل الناس، وكل الخصوم، وكل الآراء، وكل القضاة والأغاني، وأن لا ترى نفسك وحدك، فيما لا ضرورة لنا، ولا مكان لأرواحنا، حيث تستمتع وروحك بكل الأشياء، بما فيها التفاهات التي تعتقد إنها أمجادك ورواؤك، وقصصناك التي تُعلفها بين شرفك وعبوئنا، مستائراً بما تبقى على روحك من سواد البداوة وعنت الصحراء... فيما تلقى جانباً بعض القيم الجديدة التي أنتجت البداوة كي لا تُدنسك عدوى التحضر والتسامح!!

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

مصر وخطاب الرئيس



إيمان محسن جاسم

لم يجد خطاب الرئيس المصري ليلة السبت ١/٢٩ صدى في الشارع المصري الذي وجد في كلمات هذا الخطاب ما جعله يدرك جيداً بأن الرئيس يحاول أن يؤكد بأنه ما زال الرجل القوي في بلد مريض، ومرض مصر اقتصادي بالدرجة الأولى ومن تداعيات هذا المرض وجود الأمية، الفقر، الفساد بكل أنواعه، الحكومة المصرية هي حكومة رجال أعمال.

لكن الشيء اللافت للنظر بأن الأهرام أسامة سرايا يتهم الكهل، وربما أقول ربما سيعد الرئيس المصري لإنشطة مهام كثيرة للجيش في الأيام المقبلة وبالتأكيد سيختار أسماء تحظى بقبول الشارع المصري. ومع هذا فإن مطالب الكثير من طبقات الشعب المصري تتعدى حدود تشكيل حكومة جديدة فهي تريد إعادة الانتخابات لمجلس الشعب، تعديل الدستور، عدم ترشيح مبارك لولاية سادسة، وهذا ربما ما يرفضه الرئيس مبارك ما لم يكن له رأي آخر.

على حالة واحدة هي وصف التظاهرات بأنها أعمال شغب، فيما وجدنا رئيس تحرير الأهرام المسلمين بالوقوف وراء أعمال الشغب هذه، وبعائني الشخصي إن الخطاب الإعلامي الرسمي المصري فشل في أن يكون مصدراً للمعلومات حتى للحصص المصرية ذاتها خاصة في ظل غياب تام لأي مسؤول مصري منذ العاشرة من صباح الجمعة حتى الساعة الأولى من فجر السبت حتى سادت الكثير من الشائعات في شوارع القاهرة بأن المسؤولين المصريين ربما غادروا البلد لجهات مجهولة.

بشكل كامل في عموم مصر وربما أرادوا من هذا أن لا تتكرر التجربة التونسية في مصر. الشيء الآخر الذي لفت الانتظار هو ترك المظاهرين يحرقون ما يشاء لهم حرقه من أجل امتصاص ثقتهم وعضيتهم وربما بعض رجال الحكومة في مصر أرادوا اتباع هذه الاستراتيجية في مواجهة المظاهرين خاصة وأن أية عملية عنف تستخدم ضدهم ستكون على شاشات الفضائيات وتسيب أضراراً كبيراً لحكومة لا تتخصصها الإجراءات على الصعيد المحلي والعالمي. لكنني ومن خلال المتابعة وجدت بأن الإعلام المصري يركز الحرية في السنوات الماضية لكن هذه الإصلاحات رغم أهميتها إلا إنها لم تلامس أشياء مهمة من الحالة المصرية بأنها تمثل صخرة مجتمع للانتفاض على الأوضاع التي يعيشها، وهذه الصخرة خارج سياقات تركيبة المجتمع المصري المعروف عنه بأنه شعب سهل ترويضه ولم يكن له مشاكل مع كل الأنظمة التي توالت على حكم مصر بما فيها حكم محمد علي وأولاده، لكن من الواضح جداً بأن الشباب المصري استفاد كثيراً من حرية الاتصالات في السنوات المنصرمة وهذا لا ننكر بأن حكومة مصر عمدت إلى بعض الإصلاحات في مجالات

الدكتاتورية.. وتهميش دور المرأة السياسي

رجاء القيسي

بعد مخاض عسير، على حد قول أحد الساسة الموجودين في الساحة السياسية الآن، على الولاية القيصرية للحكومة الجديدة استبشرنا خيراً، ومع هذا حدثت مضاعفات وثقلات للعلية القيصرية عوفاً للعلية السياسية: الكل يصرخ وينادي بحق المرأة في تمثيل جنسها بالحكومة ولجان البرلمان العتيد والذي حدث هو (رفع عتبه) أو ما يسمى بالعراقي (سد حلو). فقد منحوا المرأة ٢٥٪ من التمثيل.. ولكن أين الفاعلية؟ أين المهام التي انبثقت منها؟ وعندنا من الكفووات والمفكرات والمبدعات لقل منهن في الدول الأخرى، إلا نستحق ثلاث أو أربع منهن لتولي مناصب وزارية تؤهلن لذلك ونرى أداءهن من الألف والآخر؟ هناك مسألة مهمة هي ان المرأة على الأقل، خصوصاً وهي في موقع المسؤولية، لا تجازف بسمعتها الاجتماعية والعلمية والوظيفية وتدخل عالم الرشوة والإختلاس والصفقات المشبوهة وأن وجدت فهي نسبة ضئيلة جداً لا تكاد تذكر، ثم إنها تسعى للإبداع وتجتهد لإثبات وجودها وكيونتها نحن في الألفية الثالثة وقد بحث أصواتنا وتقطع حبالنا الصوتية ونحن ننادي بحق المرأة في العمل والحياة وتقلد المناصب وفقاً لإختصاصها وكفاءتها لكن القيادة التوكورية مستمرة ومصرّة على تهميش المرأة ودورها في الحياة على جميع الصعد ولم تشرح صدورنا بقرار واحد يمنحها حقها لتولي مسؤولية في الدولة الحديثة، واعتقد أنهم نسوا الدكتوراة نزيهة الدلبلي وهي أول وزيرة في العالم العربي تتسلم وزارة البلديات بعد ثورة ١٤/ تموز/ ١٩٥٨ الجديدة وقد أنتجت جدارتها ودورها الريادي. اسمجوا لي ايها القانونيون على حكم العراق الجديد وتشكيل الوزارة أن أسألكم.. ألم تطلعوا على اتفاقية (سيداو) التي تطالب الدول بالقضاء على جميع أشكال التمييز النوعي ضد المرأة، وهي الاتفاقية التي وقعها، منذ عام ١٩٤٦، ١٣٠ دولة من ضمنها العراق. ألم تقرأوا الدستور العراقي الجديد والذي كتب بأقلامكم ولم تشاركوا أي امرأة فيه (الباب الأول- الفقرة أولاً من المادة ح، ب، ج، منها) والتي تنص على أنه: لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية ولا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية هل ما حدث بعد نيسان ٢٠٠٢ من تغيير هو خلق نظام جديد لإرجاعنا إلى الوراء وذلك بوجود المؤشرات العمليّة والدليل هو تهميش المرأة، ما يعني تجاوزاً فاضحاً على مبادئ الديمقراطية وتعارضاً مع الحقوق والحريات الأساسية للمرأة العراقية؛ دورها في الحياة وخلق الحريات الشخصية وزرع الطائفية والائتية والعنصرية وهناك من يشجع بكل ما أوتي من قوة على التفرة باسم الدين واستغلالها كقضية مؤثرة في الناس. فلماذا هذا التمييز بين النساء والرجال في تسنم المناصب الوزارية والذي نعتبره، التمييز أو التهميش، أحد أشكال العنف الموجه ضد المرأة، ناهيك عن تشكيلة الحكومة التي ظهرت بالتقسيم (غير المريح) وزارات بالوكالة.. وأخرى يقبلونها بديناً ويسارا في ما إذا يمنحونها لإمرأة أو لفلان ممن لهم انتماءات حزبية وطائفية، وهي من نتاج وتأثيرات سياسة المحاصصة المقيتة التي ابتلينا بها. عليه ندعوكم ان تعيدوا النظر بقراراتكم وتتوحدوا ولو مرة واحدة لترجيحوا الشعب ويتوحد أسوة بكم ويبتعد عن التشتت والانقسام، وخير دليل انه بعد الذي حدث ما حدث في تونس الياسمن حيث تم تشكيل الحكومة خلال ثلاثة أيام فقط بعد سقوط دكتاتورية زين العابدين بن علي. فما بالكم ولنتم لم نشوا سجالاً بعد بشأن استكمال سلة الوزارات منذ أكثر من سنة تقريباً. السؤال الذي ينبغي طرحه على النائبات العراقيات في المجلس: لماذا السكوت على تهميشنا وإقصاننا من المساهمة في قيادة البلاد والعباد؟!

بغداد والدعم العربي

التي اتخذها العراق في معالجة الموروث السابق من العلاقات السيئة بدول الجوار قد نجحت بدرجة كبيرة من خلال الأداء السياسي المتزن ومن خلال الزيارات التي قام بها الساسة العراقيين بضمنهم السيد جلال طالباني ولقاؤه ورئيس الوزراء الكويتي على هامش اجتماعات الهيئة العامة للأمم المتحدة وكذلك رئيس الوزراء الذي كان حريصاً على تشجيع الدول العربية لكي تساهم في مشاريع الاستثمار في العراق من خلال مشاريع تخدم الملف الاقتصادي وبالفعل تم التعاقد وتشكيل اللجان لكي يساهم العرب في اعمار العراق ويساعدوا إخوانهم في نجاح التجربة الديمقراطية وترسيخ المفاهيم والقيم الجديدة.

ان العراق لديه الكثير من المصالح الاقتصادية المشتركة مع العديد من الدول العربية وخاصة سوريا والأردن والكويت كماكف للنقط العراقي الذي هو عصب الاقتصاد العراقي والذي تعتمد عليه الموازنة السنوية بنسبة كبيرة حيث تسعى الحكومة العراقية إلى إبرام العقود مع هذه الدول في جميع المجالات من أجل زيادة حجم التبادل التجاري في ظل الاستقرار الأمني الذي تشهده مدن العراق والبيئة المناسبة لاستقبال الشركات العربية والأجنبية. وهكذا يعود العراق لممارسة دوره الحيوي والمهم في إدارة الملفات الاقتصادية والسياسية في المنطقة ونعتقد ان هذه العودة ستتوج بعقد القمة القادمة في بغداد حيث يلتقي القادة العرب لكي تكتمل الصورة الجميلة لعودة العراق وفشل كل المراهنات التي راهنت على عزله عن محيطه العربي والإقليمي. في الختام نقول ان هذه الزيارات تمثل دعماً كبيراً للحكومة الجديدة وللعملية السياسية في العراق وان التجربة العراقية تسير نحو الأمام بخطى ثابتة وتحقق النجاحات تلو النجاحات وتنمى من جميع القوى السياسية باستمرار بنفس الخطى ومساندة الحكومة في تحقيق برنامجها الوطني ونتمنى ان تكون السلطة التشريعية سنداً قويا للسلطة التنفيذية وداعماً ومقوماً لها وان تلعب جميع المؤسسات دورها الوطني في مكافحة الفساد ووضع الخطط التنموية الكفيلة بتوفير فرص العيش الكريم للمواطن العراقي ومواصلة المشوار الذي بدأناه وقدمنا من أجله التضحيات الغالية كي نتعاون جميعاً على بناء عراق موحد ومستقر.

بغداد والدعم العربي

لتنجح أخيراً ولنشهد اليوم حركة متواصلة من الزيارات التي يقوم بها كبار الشخصيات العربية بداهما السيد ابو الغيط وزير خارجية مصر ثم جاءت زيارة رئيس الوزراء الأردني وتقريره السوري والكويتي إضافة إلى زيارة السيد عمر موسى الأمين العام للجامعة العربية لتمثل هذه الزيارات رسائل إيجابية للمجتمع العربي والدولي بان هذه الدول صارت اليوم تحترم إرادة الشعب العراقي وخياراته الوطنية. ولقد كان من الطبيعي ان يحدد العراق اليوم ثمار نجاحه على مدى السنوات الأخيرة في إقناع المحيط العربي والإقليمي على ضرورة عودته لممارسة دوره الريادي حيث تمكنت القوى السياسية عبر سنوات

